الفلسطيني، رغما عن الصغوط كافة، وفي مقدمتها الضغوط السورية. وقد اعرب ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية القائد العام للثورة الفلسطينية، عن ذلك بوضوح عندما قال «لقد راهن السوريون على عدم انعقاد المجلس الوطني مثلما راهن الاخرون من رفاقنا الفلسطينيين الذين تنكبوا الطريق على ابتزازنا بدعوى الوحدة الوطنية، او وحدة الصف الفلسطيني، التي لم يرعوها في اي تصرفاتهم. وانه لا ينبغي ان تكون السلسلة الفلسطينية محكومة بأضعف حلقاتها. لقد شلوا فاعلية المنظمة ومؤسساتها وهم الاقلية، ومن ثم يكون طبيعيا ان تأخذ الاغلبية زمام المبادرة، وان تعود 'فتح' ، مرة اخرى، لكي تقود المسيرة» (**المصور**، القاهرة، ٣٠/١١/١٩٨٤). وبذلك، فان انعقاد المجلس ونجاحه في اعماله قد عززا دور القيادة السياسية الفلسطينية مجددا، وقد قام المجلس بتفويت الفرصة التاريخية على أعداء هذه القيادة السياسيين، وان يكن قد قام بالتالي بتعميق الخلاف السوري ـ الفلسطيني. رغم الحرص الدائم لمنظمة التحرير الفلسطينية على سلامة علاقاتها العربية، وعدم الرغبة في افتعال مشكلات مع أي بلد عربي، حين لا يكون هذا البلد طرفا في قضية كبيرة تمس اهداف النضال الفلسطيني وغاياته. وتم، بذلك، نقل القرار الفلسطيني الى مرحلة الفعل مجددا، وبآفاق منهجية جديدة، رغما عن «حالة الهجران» بين منظمة التحرير الفلسطينية وبين النظام السوري، على حد تعبير خالد الحسن «أبو السعيد»، عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، الذي قال: «ان سوريا بخلافها مع المنظمة، ومع الاردن، بهذا الشكل الذي وصلنا اليه، اصبحت خارج اطار القضية عملياً، ولم تعد تملك الا الاعلام والرفض. وما اجتماع المجلس الوطني في عمان الا نهاية مرحلة رد الفعل والانتقال الى مرحلة الفعل. كان نهاية مرحلة وجود القوات والمكاتب في حالة الرهينة وبداية مرحلة التحرر من الرهينة. كانت القيادة اليومية الممثلة باللجنة التنفيذية في حالة الشلل المفروض من الخارج، لتصبح، بعد عمان، متحررة من كل انواع الشلل» (**الشرق الاوسط**، لندن، ١/١٢/١٩٨٤).

الموقف الفلسطيني المعارض، موقف المنظمات الفلسطينية

وقد تميز موقف المنظمات الفلسطينية، التي تتخذ من دمشق مقرا لها، بالحدة البالغة والتهديد الشديد للمجلس الوطني الفلسطيني وما سينتج عنه. وقد اصدر «التحالف الوطني» بيانا سياسيا بدمشق اكد فيه على:

«١ ـ الرفض القاطع لمجلس عمان وما ينبثق عنه من نتائج.

«٢ ـ التمسك بـ م.ت.ف. وميثاقها الوطني ومقررات مجالسها الوطنية بما لا يتعارض مع الميثاق، لان عرفات ومن معه في عمان هم الخارجون على المنظمة وخطها الوطني.

«٣ ـ الدعوة الى رص الصفوف الوطنية، للوصول الى اتفاق وطني شامل ينقذ م.ت.ف. من السقوط في قبضة الجناح المنحرف بقيادة عرفات، فهذا الجناح قد سقط، لكن الثورة باقية بفصائلها المقاتلة وقواها الوطنية» (نشرة **فتح**، دمشق، ٣/١٢/١٩٨٤).

وصرح سعيد موسى «ابو موسى»، عضو ما يسمى «القيادة المؤقتة لفتح»، بقوله: «ان المجتمعين في عمان لا يمثلون الشعب الفلسطيني، وهم ليسوا الشرعية، وان الخلاف مع تيار المجتمعين ليس جديدا، وهو خلاف مع منهج الانحراف منذ ما قبل مجازر ايلول، وان مجلس عرفات حين عُقد فلاعطاء شرعية للنهج التآمري في تسوية استسلامية مع العدو الصهيوني» (**المصدر نفسه**).

كما اصدرت اللجنة المركزية لمجموعة عبد الفتاح غانم المنشقة عن جبهة التحرير الفلسطينية بيانا قالت فيه: «ان عرفات ولجنته المركزية والتنفيذية، ملاحقون من الجبهة وكل الشرفاء في العالم»، وحذر البيان من «ان كل من يؤيدهم ويساعدهم سيتحمل كل اساليب العقاب المتاحة والمناسبة في اي مكان، وزمان» (**النهار**، بيروت، ٣/١٢/١٩٨٤).

كما اصدرت «القيادة المؤقتة للحزب الشيوعي الفلسطيني»، وهي تشكل بقيادة عربي عواد انشقاقا عن الحزب، بيانا، دعت فيه «الى عقد مؤتمر وطني فلسطيني لحماية م.ت.ف.، والقضية الفلسطينية، وتجريد عرفات من كل مواقعه داخل منظمة التحرير» (**السفير**، بيروت، ٥/١٢/١٩٨٤).

اما «منظمة طلائع حرب التحرير الشعبية ـ قوات الصاعقة»، فقد عبر فرحان ابو الهيجاء، الناطق الرسمي باسمها، عن موقفها المعادي لانعقاد المجلس الوطني، ونتائجه، بقوله: «إنتهت مسرحية ياسر عرفات، بوثيقة استسلام اصدرها اجتماع عمان الفئوي، ذو اللون الواحد، الذى كرس الانشقاق داخل صفوف م.ت.ف. في محاولة للانخراط في التسوية الاميركية على ارضية مبادرة حسين ومشروع ريغان، والبديل الاردني الذي يطرحه حزب العمل الصهيوني. لقد تخطى عرفات المنحرف واجتماعه في عمان، عاصمة